جامعة عين شمس
كلية الآداب
قسم الاجتماع

المشاركة السياسية للمرأة الكويتية

- دراسة تقويمية لنتائج انتخابات مجلس الأمة 2006 - 2008

رسالة ماجستير

أعداد طالب

فوزي محمد سعد الرجعان المعوشرجي

تحت إشراف

الاستاذ الدكتور
سعيد أمين ناصف
رئيس قسم الاجتماع
كلية الاداب
جامعة عين شمس
الدكتورعلى زيد الزعبي
أستاذ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا المساعد
كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

2011

فهرس المحتويات

مقدمة:

الفصل الأول : مشكلة الدراسة وأهميتها والمفاهيم

تمهيد:

أولا : موضوع الدراسة

ثانيا : مشكلة الدراسة

أ- واقع المشاركة السياسية للمرأة العربية

ب ــ قضية المشاركة السياسية للمرأة الكويتية

ج ــ الاشكالية الحالية لقضية المشاركة السياسية للمرأة الكويتية

ثالثا : أسباب اختيار مشكلة البحث

رابعا : أهداف الدراسة.

خامسا : تساؤلات الدراسة...

سادسا : مفاهيم الدراسة

مفهوم المشاركة

مفهوم المشاركة السياسية

المرأة.

مفهوم الانتخابات

مفهوم الانتخابات الديمقراطية

مفهوم مجلس الأمة

الفصل الثاني : المدخل النظري للدراسة

تمهيد:

أولا : المداخل النظرية التقليدية للمشاركة السياسية

أ ــ مدخل الثقافة

ب ــ المدخل الديموجرافي الجزئي

ج ــ المدخل الاقتصادي

د ــ مدخل التبعية

هـ ــ مدخل التحديث

و ــ المدخل التربوي

ثانيا : الاتجاهات المعاصرة في دراسة قضايا المرأة

ثالثا : النظرية الاجتماعية النسوية كمدخل لفهم المشاركة السياسية للمرأة الكويتية

الفصل الثالث : الدراسات السابقة : عالميا واقليميا ومحليا

الفصل الرابع : المشاركة السياسية للمرأة الكويتية : تحليل بنائي تاريخي

تمهيد:

أولا: المرأة الكويتية والعلم والعمل

ثانيا: المرأة الكويتية في الجمعيات والنقابات

ثالثا: الحركة النسائية في الخليج العربي والجزيرة العربية

رابعا: تمثيل المرأة عالميا

خامسا: تاريخ المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة الكويتية

خاتمة

الفصل الخامس : الاجراءات المنهجية للدراسة

أ ــ منهج الدراسة

ب ــ أدوات البحث

ج ــ مجالات الدراسة

د ــ العينة وكيفية اختيارها

الفصل السادس : محددات المشاركة السياسية للمرأة الكويتية في العملية الانتخابية

الفصل السابع : المعوقات البنائية والثقافية التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة الكويتية

خاتمة: نتائج الدراسة وتوصياتها

- نتائج الدراسة

- توصيات الدراسة

المـــــراجع

- المراجع العربية
- المراجع الأجنبية

المـــــــلاحق

الملخصات

الشكر والتقدير

أتوجه بالحمد والشكر لله سبحانه وتعالى على ما أفاء به علينا من عزم وصبر، وما سخره لي من نعم وافرة، وما متعني به من صحة وعافية ساعدتني لإتمام هذه الدراسة. وأتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من أمدني بالعون والمساعدة، وأخص بالذكر في هذا المقام أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور سعيد ناصف رئيس قسم الاجتماع بالكلية لما حباني به من شرف الاشراف على هذه الدراسة، فزودني بفيض علمه الغزير، فكان نعم الأستاذ والموجه، جزاه الله عني خير الجزاء.

كما يسعدني أن أوجه شكري وعظيم تقديري للدكتور على زيد الزعبي أستاذ علم الاجتماع والأنثربولوجيا المساعد بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، على تفضله بالاشراف على الرسالة، فقد كانت لمتابعته وتوجيهاته السديدة أكبر الأثر في إتمام هذا العمل، فله مني كل التقدير والاحترام.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقديري للعالم الجليل الأستاذ الدكتور محمود عودة على تفضله بقبول مناقشة الرسالة رغم أعبائه الكثيرة، فجزاه الله عني خير الجزاء. كما يسعدني أن أقدم شكري وتقديري للأستاذة الفاضلة الدكتورة سوزان أبو رية الأستاذ بكلية الآداب بجامعة حلوان وعميد كلية الآداب الأسبق على تفضلها بالموافقة على مناقشة الرسالة، .

والشكر موصول لوالدي براً ووفاءً بما عجزت عنه الكلمات، سائلاً المولى عز وجل أن يمدهما بالعمر المديد والعمل الصالح والصحة الوافرة. والشكر موصول أيضاً لزوجتي والتي طالما كانت سنداً لي والفضل في إنجاز هذا العمل، كما أشكر إخوتي وأخواتي لمساندتهم لي وعلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل .

والله ولي التوفيق

الباحث

مقدمـــة

لقد شهدت دولة الكويت تطوراً على الصعيد المؤسسي، فقد تطورت الدولة ومؤسساتها لتصبح مؤسسات عصرية على غرار الدول الغربية، وتطور نمط المعيشة ومظاهر الحياة العامة بدرجة تفوق تطور البني الأساسية للمجتمع، وكذلك بدرجة تفوق تطور العلاقات والقيم الاجتماعية في المجتمع الكويتي أيضا، فقد ظل المجتمع الكويتي في جوهره وقيمه وعلاقاته مجتمعاً تقليديا تحكمه القبيلة والعشيرة، ويخضع للقيم والعلاقات الموروثة .

ولا يزال المجتمع الكويتي الذي شهد انفتاحا نسبياً من الناحية الاجتماعية، يحتفظ بالصبغة القبلية التي تعطي الذكور الحق في التمثيل النيابي كما في الأمور الأخرى، ومن ثم يكون انتخاب أو ترشيح امرأة في الانتخابات امراً غير محببا، كما ان استمرار الفجوة بين الدولة الحديثة و منظومة القيم السائدة في المجتمع من شأنه أن يفرز ديمقراطية مشوهة أو ناقصة، فالتمثيل النسائي في البرلمان هو محصلة العلاقة بين مستوى تطور الدولة ومستوى تطور المجتمع، ولعل هذه العلاقة تعد من أهم أسباب تعثر نجاح التجربة التي خاضتها المرأة الكويتية مؤخراً خلال أخر دورتين انتخابيتين برلمانيتين.

فقد أقرت الكويت حقوق المرأة التشريعية سواء في الانتخابات أو الترشيح، لكن على ما يبدو فإن الثقافة الكويتية لا تقر بهذا الحق وتراه أمرا غريباً على المجتمع، فالوعي والإدراك بأهمية المشاركة السياسية للمرأة ظل حبيساً في فكر وقناعة بعض النخب وبعض وفئات المجتمع من المثقفين، أما بقية افردا المجتمع فلا يزالون منكفئين على ذواتهم اسري للتقاليد والأعراف القبلية .

فقد انقضت انتخابات 2006 بعدم وصول المرأة لكرسي البرلمان، وبعد حل المجلس في 2008 أعلنت بعض المرشحات عدم نية خوض مضمار

الانتخابات من جديد، بينما أصرت أخريات على مواصلة المسيرة وإيصال صوت المواطنين، وتكرر سيناريو 2006 بعدم نجاح المرأة الكويتية في الوصل لكرسي البرلمان.

إن نظرةً تأملية إلى نتائج آخر انتخابات عام 2008 تؤكد وبسهولة أن المرأة الكويتية لا تزال بعيدة عن التواجد فعلياً في الحراك السياسي، وكما أرادت ان تكون على مستوى التأثير الحقيقي في معادلة التفاعلات السياسية على أرض الواقع.

ولعل إخفاق المرأة الكويتية وعدم مشاركتها السياسية في المجلي التشريعي راجع إلى ثقافة المجتمع، فلا شك في ان منظومة القيم والتقاليد الاجتماعية التي تتلاقى مع خصائص الثقافة السياسية في المجتمع الكويتي تلعب دورا مهما ومؤثرا في مدى قبول المجتمع للمشاركة السياسية للمرأة، فهذه القيم والتقاليد التي تلقى تفسيرات وتأويلات معينة لأحكام الشريعة الإسلامية تمثل قيدا على قبول المجتمع للمشاركة السياسية للمرأة .

وانطلاقاً من ذلك تأتي أهمية هذه الدراسة والتي تستهدف الكشف عن أبعاد المشاركة السياسية للمرأة الكويتية وذلك من خلال الدراسة التقويمية لنتائج انتخابات مجلس الأمة من ناحية، والكشف عن اتجاهات بعض الشرائح الاجتماعية وآرائهم فيما يتعلق بقضية المشاركة السياسية للمرأة، والمعوقات والتحديات التي تحول دون المشاركة الفعالة والايجابية للمرأة في المجال السياسي، وآليات مواجهة تلك التحديات. هذا إضافة إلى دراسة ببعض الحالات من ذوى العلاقة بالموضوع للكشف عن أبعاد المشكلة وجوانبها المختلفة.

ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة مجموعة من الاجراءات المنهجية تمثلت في استخدام المنهج الوصفي، نظراً لأن الدراسة تعتبر دراسة

وصفية تحليلية، كما اعتمدت الدراسة على عينة عمدية مقصودة بلغت مائة مفردة تمثل شرائح اجتماعية واقتصادية وثقافية متباينة بحيث تعبر عن جميع الفئات الاجتماعية بقدر الامكان، وذلك للكشف عن إتجاهاتهم وآرائهم نحو قضية المشاركة السياسية للمرأة وأهم التحديات البنائية والثقافية التي تواجهها، وكيفية مواجهة تلك التحديات على كافة الأصعدة والمستويات. وقد اعتمدت الدراسة على الاستبيان لجمع البيانات، وكذلك دليل دراسة الحالة(المقابلة المتعمقة) مع 14 حالة تم اختيارهم من النخب السياسية البارزة في المجتمع الكويتي، كما اشتملت الحالات أيضاً على بعض النساء اللاتي لم يحالفهن الحظ في النجاح في الانتخابات.

وقد جاءت الدراسة في سبعة فصول إضافة إلى المقدمة والملاحق، تناول الفصل الأول مشكلة الدراسة وأهميتها والمفاهيم الأساسية أما الفصل الثاني، فقد عرض فيه الباحث للمداخل النظرية التي تناولت قضية المشاركة السياسية من ناحية، وتلك التي إهتمت بقضايا المرأة من ناحية أخرى، وقد انتهى الباحث إلى تبني رؤية نظرية تتمثل في النظرية النسوية كمدخل لفهم قضية المشاركة السياسية للمرأة الكويتية. ، بينما تناول الباحث في الفصل الثالث الدراسات السابقة على المستوى العالمي والاقليمي والمحلي.

أما الفصل الرابع فقد ناقش المشاركة السياسية للمرأة الكويتية من منظور التحليل البنائي التاريخي، في حين عرض الباحث في الفصل الخامس للإجراءات المنهجية للدراسة، موضحاً منهج الدراسة ومجالاتها وأدواتها والعينة وكيفية اختيارها وأساليب تحليل البيانات الميدانية. أما الفصل السادس، فقد عرض الباحث فيه لمحددات المشاركة السياسية للمرأة الكويتية في العملية الانتخابية. بينما تناول الفصل السابع المعوقات البنائية والثقافية التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة الكويتية. وأخيراً نتائج الدراسة وتوصياتها.

وبعد أن انتهى البحث في الدراسة ونظرا للمتغيرات السياسية والاجتماعية التي حدثت في الآونة الأخيرة من كتابة هذه الرسالة والتي تمثلت في الخلاف الشديد بين رئاسة مجلس الوزراء الكويتي ومجلس الأمة الكويتي والتي دفعت بصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت إلى اتخاذ قرار حل مجلس الأمة والدعوة إلى الانتخابات خلال ستون يوما... والتي نتج عنها ولأول مرة في تاريخ دولة الكويت وصول أربعة نساء من المرشحات إلى سدة البرلمان.. فإننا نرى ضرورة إجراء دراسة أخرى ومنفصلة لفهم هذه المتغيرات الجديدة وأسبابها ودوافعها والتي حدثت في فترة قصيرة جدا..

الفصل الأول
مشكلة الدراسة وأهميتها والمفاهيم الأساسية

تمهيد:

تعتبر حقوق الإنسان والحريات الأساسية حقوقاً يكتسبها الأفراد منذ الولادة. وتعتبر حماية هذه الحقوق وتطويرها المسئولية الأولى للحكومات. وتؤكد المواثيق الدولية لحقوق الإنسان أن كل حقوق الإنسان السياسية والمدنية الاجتماعية والاقتصادية هي حقوق عالمية ومرتبطة ببعضها البعض كما عبر عن ذلك " إعلان فيينا " وبرنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان.

وقد انطلق خطاب المرأة كفرد وفي إطار الحركات النسائية في المطالبة بحقوقها من منظور إنسانيتها – كونها إنساناً- شأنها شان الرجل، ومن كونها تساهم في إدارة شئون مجتمعاتها مثلها مثل الرجل، ومن كون مواثيق حقوق الإنسان تتناول عدداً كبيراً من الحقوق تتعلق بالمرأة بشكل خاص وبالأسرة وبالطفل، فضلاً عن كون العديد من النساء قد حظين بتعليم مماثل ومتفوق في بعض الأحيان للتعليم الذي حصل عليه الرجل. وإذا كانت المرأة قد نجحت في العديد من دول العالم في نيل قسط من حقوقها من منطلق حقوق الإنسان، ومن ثم حظيت على حق العمل والاقتراع والترشيح للمناصب السياسية، إلا أنها ما لبثت أن أدركت أن تفعيل هذه الحقوق على أرض الواقع لا يتوقف على منح الحق فقط، وإنما يرتبط بشكل وثيق ببرمجة تلك الحقوق وإحداث تحول في الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة بما يسمح بإعمال هذه الحقوق.

من بين المسائل الهامّة التي ذُكرت في الدراسات المختلفة الموضوع المتعلّق بمدى اعتبار الحق في المشاركة السياسية كحق من حقوق الإنسان، فاليوم ومنذ انعقاد المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في فيينا سنة1993 ، بدأت المنظمات الدولية وبعض الدول والمنظمات غير الحكومية تعتبر أن الحقوق السياسية للنساء تمثل جزءً لا يتجزأ من حقوق الإنسان وهي كيان موحّد غير قابل للتجزئة و للتقييد، وفي هذا الإطار بات مفهوم المشاركة السياسية للمرأة يلعب دورًا مهمًا،

في تطوير آليات وقواعد الحكم الصالح، كمفهوم بات قيد التداول السياسي في الوقت الراهن، في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة (sustainable development) للمجتمعات، خاصة مجتمعات العام الثالث التي توصف أنظمتها بالشمولية أو بسيادة المفاهيم الإرثية على مفاهيم المواطنة في تحديد النخب السياسية.[1]

من هذا المنطلق يمثل السعي لدعم وتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار جانباً مهماًمن جوانب الاهتمام العالمي بقضايا المرأة والعمل على ضمان مشاركتها الفاعلة في قضايا المجتمع، وهو أمر يأتي من منطلق الترابط الوثيق بين تنمية المرأة والنجاح في تحقيق التنمية البشرية، على اعتبار إن المشاركة السياسية تمثل العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية وقوامها الأساسي، والتعبير العملي الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع، كما أنها تمثل أحد المؤشرات الهامة الدالة على تقدم النظم السياسية وإيمانها بقيمة الإنسان.[2]

وعلى هذا فقد كانت تجربة المرأة الكويتية في سعيها نحو الحصول على حقوقها السياسية والمشاركة في الانتخابات النيابية من القضايا الملحة على جدول أعمال المجتمع الكويتي، فعلى الرغم طول المسيرة الديمقراطية في الكويت، إلا أنها ظلت قاصرة في الممارسة على الذكور دون الإناث، حيث نص قانون الانتخابات الصادر في نوفمبر 1962 في مادته الأولى على " لكل كويتي من الذكور بالغ من العمر 21 سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب، ويستثنى من ذلك المتجنس الذي لم يمض على تجنسه 30 سنة ميلادية وفقاً لحكم

1- محمود ميعاري، الثقافة السياسية في فلسطين - دراسة ميدانية - سلسلة دراسات استراتيجية ، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، الطبعة الأولى، 2003 ، صفحة 60.

2- بدر عايد الظفيري، المشاركة السياسية للمرأة الكويتية (رؤى متعددة)، الطبعة الأولى، الكويت، 1995، صفحة 15 2.

المـــــادة 6 من قانون رقم 15 لسنة 1959 في شأن الجنسية الكويتية.([1])وقد ظلت عملية مشاركة المرأة معلقة منذ ذلك التاريخ بالرغم من المطالبات المستمرة والمتكررة بذلك.

لقد كان إعلان استقلال الكويت في 19 يونيو 1961 بمثابة علامة فارقة في نهجها الديمقراطي، حيث أعلنت السلطات الكويتية بعد الأشهر القليلة التالية للاستقلال أنها ستتبنى النظام البرلماني، وبذلك دعت الحكومة إلى انتخابات عامة لانتخاب عشرين عضواً للمجلس التأسيسي تكون مهمته وضع الدستور . ومن ثم صدر القانون رقم (1) لسنة 1962، متضمناً النظام الأساسي للحكم في فترة الانتقال وكان بمثابة دستور مؤقت يطبق خلال الفترة التي سبقت إصدار الدستور الدائم. وقد أناط القانون بالمجلس التأسيسي مهمة وضع مشروع دستور للبلاد والذي ظهر إلى حيز الوجود عام 1962، وتبعه إصدار أول، والذي يحدد الشروط الواجب توافرها فيمن يرشح نفسه، وإجراءات سير عملية الاقتراع وفرز الأصوات وإعلان النتائج والطعن في صحتها وغير ذلك وقد وافق المجلس التأسيسي آنذاك (مجلس الأمة حالياً) عليه وأصبح منذ ذلك الوقت نافذ المفعول.

و في فترة ما بعد التحرير، وفي ضوء هذا الإطار ظهرت عدة توجهات حول هذه القضية فبينما دافع البعض عن منح المرأة الكويتية كافة المشاركة السياسية والنيابية بما في ذلك حق الترشيح والانتخابات، فإن البعض طالب بتبني منهج تدريجي يقوم على منح المرأة حق الانتخابات في المرحلة الحالية لاختبار مدى استعداد المجتمع الكويتي لقبول دور أكبر للمرأة في مرحلة لاحقة.

وفي خطوة وصفها مراقبون كثر بأنها تشكل " انقلابا "؛ لصالح الحقوق السياسية للمرأة الكويتية تم تعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب في عام 2005، حيث صوت البرلمان على تعديل هذه المادة بحيث أصبح حق الانتخاب

1- قانون الجنسية الكويتي، مرسوم أميري رقم 15 لسنة01959 1

لكل كويتي وليس للذكور فقط، وفي ضوء هذا التعديل، فقد كان من المقرر أن تكون أول مشاركة للمرأة الكويتية في الانتخابات في يوليو 2007، وانتخابات المجلس البلدي في عام 2009، إلا أن حل مجلس الأمة وما تبعة من انتخابات تكميلية للمجلس البلدي عجل في فتح الباب لتخوض 27 مرشحة انتخابات 2006، وبعد حل مجلس الأمة في عام 2008 خاضت 28 مرشحة هذه الانتخابات، ولم تسفر النتائج في كلتا المرتين عن فوز أي مرشحة.

ومن هذا المنطلق، فإن التساؤل المطروح مؤداه: إلى أي مدى تعكس نتائج انتخابات 2006، وانتخابات 2008 توجهات و قناعات المجتمع الكويتي حول حقوق المرأة في الانتخاب دون الترشيح ؟، وما مدى الموافقة أوالمعارضة لتلك الحقوق تماماً ؟. وعلى هذا الأساس تتبلور الأسئلة المحورية لهذه الدراسة على النحو التالي :-

1 -لماذا لم تصل المرأة إلى مقاعد البرلمان (تقييم للنتائج) ؟

2 -ما هي الاعتبارات التي تحكم إمكانية وصول المرأة إلى مقاعد البرلمان ؟

3 -هل هناك مستقبل واعد لكي تتبوأ المرأة الكويتية مقاعد في البرلمان ؟

أولاً: موضوع الدراسة و أهميته

أصبحت قضية المرأة وتمكينها ومحاولة إشراكها وإبراز دورها في تنمية المجتمع، أحد أهم القضايا العربية المعاصرة، حيث تم تناولها ودراستها من خلال المؤتمرات واللقاءات المحلية والإقليمية. ولقد إزداد الاهتمام بهذه القضية من قبل أنظمة الحكم العربية بعد أن تحولت قضية إشراك المرأة في الحياة العامة، وتمكينها وتفعيل دورها إلى قضية محورية خاصة بعد تبني معايير التمكين في الأمم المتحدة كأحد المقاييس الأساسية للتنمية منذ تسعينيات القرن الماضي.

ولقد كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 دور كبير في تصاعد الضغوط العالمية من أجل نشر الديمقراطية عبر العالم. وقبل أحداث سبتمبر بنحو عقد أو أكثر شهد العالم عدد متزايد من التحولات الديمقراطية، خاصة بعد اختفاء

الاتحاد السوفيتي ومنظومته الشيوعية، وتراجع النظم السلطوية التي ارتبط بها، إضافة إلى تصاعد موجات الديمقراطية والدعوة للإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاديات السوق، جنبا إلى جنب مع الدعوات للإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان والمشاركة السياسية في مختلف دول العالم.[1]

ولقد امتدت دعوات الإصلاح السياسي إلى المنطقة العربية، حيث بذلت الكثير من الجهود الرسمية العربية التي سعت إلى الإصلاح السياسي الداخلي لنظم الحكم فيها. ولقد ارتبط مفهوم الإصلاح بمعناه المتداول عربيا بتوسيع المشاركة السياسية سواء بإدماج بعض الفئات المهمشة كالمرأة على وجه الخصوص في العملية السياسية، أو بتنويع أدوات التعبير عنها متمثلة في الإعلام المقروء والفضائي، وذلك في ظل ضوابط معينة ودون المساس بتوازنات القوى السياسية السائدة، وعلى نحو يعد تدوير النخبة نفسها ويجدد إنتاج عناصرها.[2]

إن المجتمع الكويتي كغيره من المجتمعات العربية يمر بمرحلة انتقالية هامة وسط أجواء عالمية متغيرة سعياً إلى بناء أنساق حياة جديدة تستجيب لمتطلبات العصر، وهو ما يقتضي إشراك المرأة في مواجهة مشكلات التغيير والتطور، خاصة أنه لا يوجد أي مانع دستوري أو قانوني يقيّد المرأة؛ فجميعها تكفل لها حرية المشاركة السياسية وحقها في إدارة الشؤون العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الترشيح والتصويت.

1- عبد الغفار رشاد محمد، "رؤية المؤسسات الدولية للديمقراطية والإصلاح السياسي" – ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي–، جامعة القاهرة من21-22 يونيو 2005، تحرير كمال المنوفي ويوسف الصواني، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2005، صفحة 293- 331.

2- Daniel Neep, "Dilemma of Democratization in the Middle East: The Forward Strategy of Freedom", Middle East Policy, V. xI, N. 3, Fall 2004, p.82.